

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أتشرف بافتتاح هذا اللقاء الدراسي، الذي قررنا تنظيمه احتفاء باليوم العالمي للمرأة، ليكون فرصة سانحة لنا جميعا للتوقف مليا عند الوضعية الراهنة لمسيرة إدماج المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، بغاية القيام بتقييم موضوعي لما تحقّق للمرأة المغربية من مكاسب داخل الإدارة وفي مجال تدبير الشأن العام، وذلك في نطاق الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولتدارس إشكالية النوع الاجتماعي، من جهة أخرى، في الوظيفة العمومية بكل إمعان قصد استشراف ما يتعين علينا القيام به خلال الأمد القريب والمتوسط، عبر إدماج مؤسسة المساواة بين الجنسين من خلال مقاربة شمولية للتنمية البشرية.

وهي مناسبة أيضا ننتهزها للتنويه بأدوار النساء ولتثمين إسهاماتهن في خدمة الإدارة، ولعل في التثام جميع هذه النخب الفاعلة، وبكل ما تمثله من رمزية، أصدق اعتراف بمكانة المرأة وبجهودها، إذ يتأكد مرة أخرى من خلال هذا الحضور المتميز أن النهوض بوضعية المرأة والعمل على تطويرها هي مسألة تتجاوز قضية جنس أو فئة اجتماعية لتضحى إحدى الرهانات الاستراتيجية لبلادنا: دولة ومجتمعا على السواء.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصت دساتير المملكة المغربية منذ إقرار أول دستور بعد الاستقلال سنة 1962 على تكريس المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات، حيث أكدت مقتضياتها على تمتيع الرجل والمرأة بنفس الحقوق السياسية والمدنية: إذ حولت المرأة الحق في الشغل وولوج المناصب العامة، وحرية التعبير والرأي، وحق الانتماء إلى المنظمات والهيئات السياسية والمدنية والثقافية.

وجدير بالذكر في هذا النطاق أن الظهير الشريف المؤرخ ب 24 فبراير 1958، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، قد أقر منذ صدوره مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الولوج إلى الوظيفة العمومية، وعدم التمييز بين الجنسين عند تنفيذ مختلف مقتضياته.

وقد أطلق المغرب دينامية مؤسساتية وتشريعية، تعززت وتيرتها وتنوعت مضامينها خلال العشرية الأولى للعهد الجديد، حيث عرف مجال التشريع إصلاحات ومراجعات جوهرية، كان في مقدمة ما توخته تعزيز مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

ويأتي في مقدمة هذه الإصلاحات:

- إقرار مدونة عصرية للأسرة، تعزز المساواة بين الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الأطفال، وتضمن استقرار الأسرة وتوازنها.
- مراجعة قانون الجنسية لمنح المرأة المغربية الحق في أن تنقل جنسيتها المغربية إلى أبنائها، توفيراً لحماية أكبر لحقوقهم وضمناً لتماسك الأسرة.

- الارتقاء بتمثيلية النساء في مجلس النواب باعتماد نظام اللائحة الوطنية ابتداء من الانتخابات التشريعية لسنة 2002، حيث تم الاتفاق بين الأحزاب السياسية على حصر الترشيح بتلك اللائحة على النساء فقط.

- اعتماد نظام اللائحة الإضافية المخصصة للنساء في الانتخابات الجماعية الأخيرة التي جرت في 12 يونيو 2009 والتي أتاحت رفع نسبة تمثيلية النساء بالجماعات المحلية من 0.5% إلى أزيد من 12%.

- دعم قدرات النساء التمثيلية بإحداث " صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء".

- إحداث لجنة استشارية لدى كل مجلس جماعي تدعى "لجنة المساواة وتكافؤ الفرص".

ومن جهة أخرى فقد سارع المغرب إلى ملاءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، لا سيما ذات الصلة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للنساء، وذلك انطلاقا من إرادته الحرة، وبناء على اختياره المسؤول، وبما ينسجم مع مرجعياته وثوابته، ويستند إلى منظومة قيمه المكونة للإنسية المغربية والهوية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

مهما بلغ حجم المكاسب التي تم تحقيقها، لاسيما على الصعيدين السياسي والمدني، فإن الحكومة واعية تمام الوعي بأن تجليات تلك المكاسب وانعكاساتها الإيجابية، تبقى رهينة بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا، فقد تحددت أولويات السياسات العمومية: في التصدي للفقير والامية، ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الصحية وشروط التكوين.

ولقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إحدى التوجهات القوية نحو بناء مجتمع العدل والتضامن، كما جاءت الاستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، لتؤكد حرص المغرب، على أن يجعل من العنصر البشري محور كل البرامج والمخططات التي تروم رقيه ورفاهيته.

وإدراكا منا لأهمية العنصر البشري، بوصفه رافعة للتحديث الإداري ولتمكين الإدارة العمومية من الاضطلاع بأدوارها التنموية والسوسيواقتصادية المنوطة بها، فإن وزارة تحديث القطاعات العامة عازمة على الانخراط التام في العمل على إشاعة مناخ إداري متشعب بقيم الإنصاف والمساواة، وستحرص في هذا الصدد على دعم دينامية مؤسسة المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، جاعلة منها إحدى أولويات أوارش التحديث.

وإننا لمقتنعون بأن اهتمام وزارة تحديث القطاعات العامة بالمرأة يتعين بالضرورة أن يرتقي من مستوى التحسيس ببعض القضايا التي تهم عمل المرأة بالإدارة إلى مستوى مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، بعد أن نضج التفكير وتهيأت الشروط، بفضل الإرادة السياسية الراسخة التي يتزعمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ووعيا بالأهمية التي تكتسيها مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين لتعزيز المكتسبات الديمقراطية لبلادنا، ولتثمين الرأسمال البشري وتحديث منظومة تدبيره بالإدارة العمومية، قامت وزارة تحديث القطاعات العامة بإعداد برنامج استراتيجي متوسط المدى لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في قطاع الوظيفة العمومية.

وبناء على البرنامج الاستراتيجي المذكور صاغت وزارة تحديث القطاعات العامة برنامجا قطاعيا شكلت لجنتان للإشراف على تنفيذه، الأولى إستراتيجية وتهتم بتحديد السياسات والبرامج برئاسة الوزير وتضم الكاتب العام والمديرين كأعضاء، والثانية تسهر على تنفيذ بنود الاستراتيجية، وتتكون من أطر يمثلون كافة المديريات.

وأنتهز هذه المناسبة لأنوه بروح التفاني الذي يطبع عمل أعضاء اللجنتين، وبحرصهم المتواصل على ضمان النجاح لكل الأنشطة التي ترمي إلى تفعيل محتوى الإستراتيجية على الوجه الأكمل، وذلك ما يفسر قرارنا في هذا الشأن بإحداث خلية دائمة تضطلع بمهمة التتبع والتقييم.

وانطلاقا من الصلاحيات الأفقية التي تدخل في مجال اختصاصاتها، فإن وزارة تحديث القطاعات العامة، تعتزم المبادرة إلى تحقيق ما يلي :

- الإدماج النسقي لمبدأ المساواة بين الجنسين في الإصلاحات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية عبر آليات ووسائل وقائية وتصحيحية،
- إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات،
- تطوير الوسائل المؤسساتية التي تخول للنساء ولوج مختلف مناصب القرار بالإدارة العمومية،
- إعداد دراسة تحدد حاجيات كل من النساء والرجال العاملين بالإدارة العمومية بغاية التوفيق بالنسبة لكل منهما ما بين الحياة المهنية والحياة العائلية والخاصة.
- مراجعة مقتضيات المرسوم رقم 2.75.832 بتاريخ 30 دجنبر 1975 بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات، لتكريس الإعلان عن فتح باب الترشيح، وترسيخ قيم الشفافية والاستحقاق عند الاختيار الأمر الذي سيمكن المرأة بلا ريب من الولوج المتكافئ مع الرجل إلى هذه المناصب.
- تفعيل نقط ارتكاز النوع الاجتماعي بمختلف الإدارات لتقوم بدورها كآلية مصاحبة لمأسسة المساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية.
- العمل على تعميم تشكيل اللجان الخاصة بدعم الإنصاف والمساواة بمختلف القطاعات، وتأسيس شبكة بين الوزارات، من أجل تنسيق الجهود المبذولة في هذا الميدان.
- العمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال، على صعيد لجن التوظيف والتعيين والانتقاء واللجن المتساوية الأعضاء.

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن المجال لا يسمح باستعراض كل المكتسبات التي حققتها المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، فنتائج المبادرات المتخذة تشكل حصيلة إيجابية يحق لنا جميعا كمغاربة أن نعتر بها، كما أن الحيز المتاح من الوقت لا يسمح كذلك باستشرف كل الآفاق، والتي تدعونا جميعا أيضا إلى المثابرة على بذل مزيد من الجهود، وبكثير من العزم والإصرار.

وأختتم تدخلي بالتأكيد على أن النهوض بحقوق النساء ونشر ثقافة المساواة والتربية على قيمها، خيار وطني، ومسؤولية جماعية، من أجل بناء مجتمع الإنصاف والتضامن، ومغرب التقدم والحداثة والديمقراطية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، دام له العز والتمكين.

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله

العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.